

18/11/07
P.M.

كلمة الوفد المغربي أمام الاجتماع الثامن للدول الأطراف

H.A.R.O.C.

في إتفاقية "أوتاوا"

(البحر الميت، الأردن، ١٨-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧)

لقى الكلمة

السفير محمد ماء العينين

سيدي الرئيس،

اسمحوا لي بداية، أن أعبر عن أحر التهاني لحكومة و شعب المملكة الأردنية الهاشمية، البلد الأخ والصديق، و ذلك لتنظيمهم الجيد لهذا المؤتمر.

وأود أيضا أن أعرب لسيادتكم و لباقي أعضاء المكتب، عن تهانينا بمناسبة انتخابكم المستحق لرئاسة الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية " أوتاوا"، وأن أكد لكم عن دعم المغرب لجهودكم الهادفة إلى إنجاز هذا المؤتمر.

شكري الجزيل بدوره موجه للسكرتير التنفيذي و مساعديه على الجهودات المستمرة لتحقيق سير جيد لأعمال هذا المؤتمر.

سيدي الرئيس،

إن "اتفاقية أوتاوا"، تعتبر مرحلة هامة في السياق الطويل لنزع السلاح الذي يصبو إلى خلق عالم السلم والأمن، و لقد أصبحت هذه المعاهدة تشكل عنصرا أساسيا ضمن الترسنة القانونية لنزع السلاح، ومرجعية عالمية في القانون الدولي الإنساني.

وعلى الرغم من كون المغرب لازال لم يوقع حتى الآن على "اتفاقية أوتاوا"، إلا أنه سجل، حضوره الدائم كبلد ملاحظ مهتم و معني بموضوع حظر الألغام المضادة للأفراد، حيث شارك في كل الدورات السنوية لاتفاقية "أوتاوا"،

و له الشرف بان يحضر اليوم في أشغال الإجتماع الثامن للدول الأطراف

في هذه الاتفاقية، مؤكداً بذلك على الإهتمام البالغ الذي يوليه للمبادئ النبيلة و القيم الإنسانية التي حكمت بلورتها.

و بالتالي، فإن المغرب يحترم بكل تلقائية المقتضيات الرئيسية لمعاهدة "أوتاوا" و يساند الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لإدخالها حيز التنفيذ بغية المنع التام للألغام المضادة للأفراد.

إن محتوى التقرير الوطني الطوعي الذي قدمه المغرب رسمياً سنة ٢٠٠٦، إبان الدورة السابعة للدول الأعضاء، قد تمت ترجمته إلى منجزات عملية تتماشى مع مقتضيات الاتفاقية كتجسيد لنية المغرب الحسنة و رغبته الكبيرة في تحقيق عالم بدون ألغام.

كما أن تصويت المغرب على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بالألغام المضادة للأفراد، يشكل في حد ذاته برهاناً إضافياً على دعم المغرب للمجهودات الدولية التي تصبو إلى إضفاء طابع العالمية على اتفاقية "أوتاوا" و تحقيق أهدافها و مراميها.

وانطلاقاً من سياسته الوطنية المتعلقة بالتنمية البشرية واحترامه لالتزاماته الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان و بالأمن و السلم، يولي المغرب اهتماماً خاصاً بضحايا الألغام المضادة للأفراد. و في هذا الإطار، قامت المملكة المغربية بتعزيز البنية التحتية الإستشفائية بالمناطق المزروعة بالألغام، و حملت على عاتقها مسؤولية الإسعافات المقدمة لضحايا الألغام و تأهيلهم صحياً وإعادة إدماجهم على المستوى السوسيو-اقتصادي.

في هذا المضمار تجدر الإشارة أنه من أجل حماية المواطنين المدنيين وتمكينهم من استئناف ممارسة أنشطتهم المعتادة، قام المغرب بواسطة القوات المسلحة الملكية بتنفيذ برنامج واسع للتطهير من الألغام، مجندا لذلك وسائل بشرية ومادية هامة وضعت رهن إشارة وحدات الهندسة العسكرية بغية تنقية المناطق الملغومة.

لقد تمكنت الفرق المغربية التابعة للقوات المسلحة الملكية، منذ عودة الأقاليم الجنوبية إلى حظيرة الوطن إلى وقتنا الحالي، من إبطال مفعول و تدمير ما يعادل ٦٥,٣٨٢ لغما أرضيا، تتوزع بين ٤٤,٦٣٨ لغما مضادا للأشخاص، و ٢٠,٦٩٩ لغما مضادا للدبابات. و تجدر الإشارة، أن هذه الألغام تم زرعها بكيفية عشوائية من طرف إنصاليي البوليساريو.

علاوة على هذا، تم البدء بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٧، بعملية واسعة لإزالة الألغام بواسطة أزيد من ١١,٠٠٠ مختص، همت الجهات العسكرية الثلاثة للأقاليم المغربية الجنوبية بهدف تطهير المناطق التي يشتبه في أنها مزروعة بالألغام. و قد أعطيت الأولوية للمناطق الحيوية خاصة منها تلك الأهلة بالسكان أو المتعلقة بأنشطة الرعي، و كذا حول نقاط الماء و الطرق غير المعبدة التي تربط بين مختلف المدن. و مكنت هذه العملية من تطهير مساحة تزيد عن ١٦٧,٠٤ كلم مربع و استرجاع ٧٣٠/ع^{نومي} لغم و ٤٩,١٧٦ قذيفة قابلة للانفجار من مختلف المعايير. وقد أشار الى العديد من هذه الأرقام تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم s/2007/619 بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٠٧ خصوصا الفقرة ٣٠ منه.

بِشَارَكَة خَيْرَاتِ مِينِوَرَسَ MINURCA

وموازاة مع هذه العملية، تم اتخاذ تدابير عملية بتنسيق بين السلطات العسكرية و المدنية و قد همت على الخصوص:

- نشر المعلومات حول المناطق التي يشتبه في أنها تحتوي على الألغام والتي تم إحصاءها مسبقاً،

- تحديد المحاور و المناطق المطهرة من أجل حماية السكان الرحل،

- تعزيز التعاون مع السلطات المدنية بهدف إخبار السلطات العسكرية بشكل منتظم حول أي عملية إكتشاف للألغام، الأفخاخ المتفجرة أو أي أجهزة أخرى.

ويجدر الذكر، أن تطهير مساحات واسعة من الأقاليم الجنوبية من الألغام مكن هذه المنطقة من استقبال تظاهرات رياضية وطنية ودولية، بشكل دوري، شارك فيها آلاف المتبارين من جنسيات مختلفة بدون حصول أي حادث.

سيدي الرئيس ،

لا زالت المملكة المغربية تجعل من مسألة انضمامها إلى اتفاقية أوطاوا هدفا استراتيجيا، غير أن تحقيق هذا الهدف يظل مرتببا بمتطلبات أمن أقاليمنا الجنوبية وبالحل النهائي للنزاع الجهوي المتعلق بالصحراء المغربية.

سيدي الرئيس ،

أود في النهاية التأكيد من جديد على التضامن الكامل للمغرب مع مطالب الدول النامية وعلى الخصوص الدول الإفريقية من أجل تعزيز التعاون التقني وتعبئة الموارد المالية الضرورية لمساعدتها على تنفيذ التزاماتها تجاه مقتضيات الاتفاقية.

أخيرا يود وفد بلادنا التنويه بالجهود الحثيثة المبذولة من طرف شركة المنظمات غير الحكومية والرامية إلى تحقيق الهدف الذي نسعى إليه جميعا، والذي هو عالم بدون الغام

شكرا سيدي الرئيس